م. أشرف عفيفى ..مواصفات دولية جديدة للتنمية المستدامة في مجالات الصحة والتعليم والحكم المحلي

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

المسئولية

نشرة الكترونية مجانية ربع سنوية تصدر عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

عدد رقم (١٦)
يوليو ٢٠١٧

اليوم العالمي للبيئة يرفع شعار أنا مع الطبيعة

الهيئة تشارك فى إجتماعات اللجنة الفنية الدولية للحوكمة المؤسسية بكندا

مصر تشارك فى مبادرة المرأة العربية "برنامج ملكة المسئولية المجتمعية"

بمشاركة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة إصدار مواصفة قياسية دولية جديدة لقواعد الشراء المستدام

المسئولية

رئيس مجلس الإدارة

م. أشرف أسماعيل عفيفى

رئيس التحرير

م. أسامة المليجى

مدير التحرير

أ. أسماء عبد المحسن

المراجعة

ك. عبير عبد المنعم

سكرتير التحرير

أ. جمال عبد العليم

النشر الالكترونى

أ. أحمد محمد

الإخراج الصحفى

وحدة الإعلام MEDIA Unit الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة Egyptian Organization for Standardization and Quality

التنسيق والتصميم

أ. مصطفى صبرى

بقلم:
م. أشرف أسماعيل عفيفى
مواصفات دولية جديدة للتنمية المستدامة في مجالات الصحة والتعليم والحكم المحلي ... ٣

بقلم م. أسامة المليجى
الإستدامة وإدارة المعرفة ٤

أ. جمال عبد العليم
التنمية المستدامة معيار حقيقي لأداء الحكومات ٤

تجربة رائدة فى المسئولية المجتمعية !!!! ٧

باب الأخبار ٨

بقلم:
م. أشرف اسماعيل عفيفى

مواصفات دولية جديدة للتنمية المستدامة في مجالات الصحة والتعليم والحكم المحلي

فرض مفهوم التنمية المستدامة نفسه منذ ظهوره على جميع الأوساط والكيانات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية...وغيرها، وينتشر في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وتتبناه هيئات رسمية وغير رسمية. كما تتكاتف الجهود العالمية ممثلةً بالمنظمات والهيئات الدولية من أجل المناداة والإشراف على تطبيق التنمية المستدامة من خلال عقد المؤتمرات وإصدار القوانين والتشريعات والمواصفات القياسية. فمنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية والمجتمعيه الخطيرة، التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض وتؤثر علي صحة الإنسان وتماسك المجتمعات ومن أبرزها: التلوث البيئي وزيادة إستنزاف الموارد الطبيعية وتفاقم المشاكل العمالية وتدهور التعليم والصحه وخدمات المحليات. وهذا كان طبيعياً في ظل إهمال المناهج التنموية للجوانب البيئية والمجتمعية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية بديلة جديدة تساعد في التغلب على المشكلات المطروحة ، مما تمخض عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، الذي ظهر أول مرة في مؤتمر قمة الأرض بريو ديجانيرو سنة ١٩٩٢، ليتبلور ويتجسد منذ ذلك الوقت حتى وقتنا الحالي كنموذج ونمط تنموي جديد، يمتاز بالعقلانية والرشادة في إستغلال الطاقة والموارد، ويتعامل مع النشاطات الإقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو إقتصادي منشود ومستدام ، من أجل ترقية وتحقيق نوعية حياة جيدة للبشرية الحاضرة والمستقبلية، في إطار حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية. كما تزايد الإهتمام بتطبيق مبادىء ومعايير المسئولية المجتمعية لمراعاة البعد المجتمعى للتنمية. وقد قامت منظمة الأيزو من جانبها بوضع مجموعة من معايير النظم الإدارية الحديثة التي تعتبر بمثابة مرجعيات يستدل بها، تعمل وفق نمط تسييري استراتيجي لخدمة الإعتبارات الإجتماعية والبيئية علاوة علي الإقتصادية في إطار الإستدامة. ومن أبرز هذه المعايير والمواصفات القياسية: المسئولية المجتمعية ISO 26000، مواصفات نظم إدارة الجودة ISO 9000، نظم إدارة الجودة في الحكم المحلي ISO 18091، نظم الإدارة البيئية ISO 14000، نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO 45001 (في مرحلة الإعداد)، التعلم والتعليم والتدريب وغيرها ISO/IEC 19796 -1 ومن الجدير بالذكر أن الهيئة المصرية للمواصفات والجودة تشارك بفاعليه فى عملية إصدار وتحديث المواصفات القياسية العالمية من خلال اللجان الوطنية للمواصفات القياسية وبمشاركة كل الأطراف المعنيه من الصناع والتجار والأجهزه الرقابية والمستهلك والعمال إضافة إلى الخبراء والأكاديميين. وقد قامت الهيئة من جانبها باصدار مواصفات قياسية مصرية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وعدد من الجهات المعنية الأخري حول ممارسات بعض المهن مثل: مهنة صناعة وإصلاح وصيانة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل، مهنة الوزان، مهنة القياس، كما أنها بصدد اصدار عدد من المواصفات المصرية حول ممارسات بعض المهن الأخري علي سبيل المثال لا الحصر: تحليل المعادن الثمينة وصناعة المصوغات من المعادن الثمينة وخبير مثمن للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، مهنة صيانة وإصلاح أجهزة التبريد والتكييف، مهنة خراط معادن، مهنة لحام ...الخ.

وتتواصل جهود الهيئة فى مجال نشر الوعى بالمعايير الدولية والمواصفات القياسية حيث يتم إعداد خطه الترويج والإتصالات لكل مواصفة قياسية جديدة وتوجيه رساله إلي مستخدمى المواصفات بأن تطبيق المعايير والمواصفات الوطنية والدولية هو أساس التطور والمنافسة والإستدامة.

أسرة التحرير

المهندس اسامه المليجى
رئيس التحرير
مقرر اللجنه الوطنية للمسئولية المجتمعية

الإستدامة وإدارة المعرفة

مقدمة:

تعد إدارة المعرفة المؤسسية واحدة من أهم التحديات التى تواجه الشركات والمؤسسات لتنفيذ إستراتيجية المنافسة والإستدامة فى الأسواق وتقاس قدرة الشركات والمؤسسات على المنافسة والإستدامة بمدى قدرتها على التعلم بسرعة Speed of learning ومما يزيد من المخاطر المرتبطة بالإستدامة هو تسارع التطور التكنولوجى والعلمى والذى لا يمكن مواكبته فى ظل معرفة باليه وقديمة ومهارات منقوصة وقصور فى التدريب وتسرب فى المعرفة مع كل موظف أو مسئول يغادر الشركة أو المنشأه ويأخذ معه المعلومات والبيانات وهى الذاكره المؤسسية Organizational memory .

لذا فقد أصبح وجود نظام لإدارة المعرفة المؤسسية هو مكون أساسى فى نظم إدارة الجودة طبقاً للمعايير الدولية.

إدارة المعرفة:

- عبارة عن عملية جمع الخبرات المتراكمة لمنظمة ما بغض النظر عن مكانها سواء كانت في أوراق أو في قاعدة بيانات أو بعقول الأفراد، ومن ثم نشر هذه المعرفة ووضعها في الأماكن التي تحتاج لها بغرض تحصيل أكبر قدر من العوائد المعنوية والمادية على هذه المنظمة.
- عبارة عن دمج بين نظم المعلومات وخبرات العمل التي بدورها تساعد المنظمة على تنظيم وتحليل وابتكار وحفظ المعلومات بشكل أفضل.
- هي علم حديث الظهور كنموذج عملي يحتوي على المعرفة في هيكلية منظمة ما، وتضم هذه المعرفة الكثير من التوجهات المرتبطة بالمنظمة والتي لها علاقة بخطط سير العمل و بإدارة المعلومات بالمنظمة وبالأشخاص والتكنولوجيا في تلك المنظمة.

ومن أمثلة المعرفة :

- الأفكار والإكتشافات الجديدة • النتائج • التعليمات • الخبرات
- أسباب النجاح والفشل • الملاحظات والتوصيات
- الأخبار والأحداث والتحليلات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة.
- التغذية العكسية.

وأنواع المعرفة:

- النوع الأول : المعرفة الضمنية أو المخفية « Tacit Knowledge »
- النوع الثاني: المعرفة البيّنة أو الملموسة « Explicit Knowledge » المعرفة الضمنية أو المخفية :

وطبقا للمواصفه القياسيه أيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ ينبغى على المنشأه الآتى :

- تحديد المعارف اللازمة لتشغيل عملياتها وتحقيق المطابقة للمنتجات والخدمات.
- الحفاظ على هذه المعرفة وإتاحتها بالقدر اللازم.
- عند معالجة الإحتياجات والاتجاهات المتغيرة، ينبغى على المنشأه أن تأخذ فى الإعتبار المعرفة الحالية وتحديد كيفية اكتساب أو الوصول إلى أي معرفة إضافية لازمة والتحديثات المطلوبة.

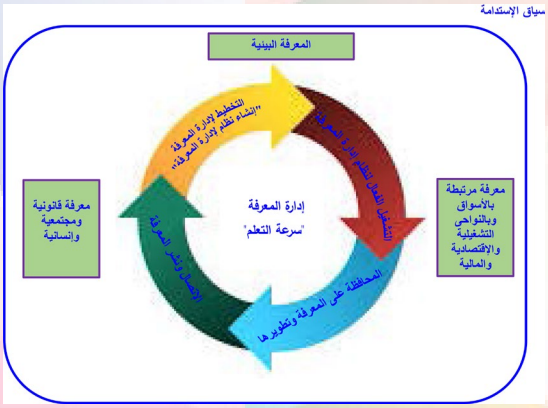

وفى النهاية فإن المنشآت يجب أن تضع صوب عينها تبنى نظام لإدارة المعرفة طبقاً للمعايير الدولية واستخدام التقنيات المتطورة والعمل على سرعة سد الفجوة المعرفية ومواكبة التطور السريع فى التكنولوجيا والعلوم من خلال البحث والتطوير والإبتكار لضمان إستدامتها ومشاركتها فى التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة معيار حقيقي لأداء الحكومات

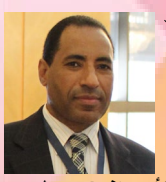

أ/ جمال عبد العليم
رئيس وحدة الإعلام .. هيئة المواصفات والجودة

التنمية المستدامة من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي تعمل على تطوير اقتصاديات الدول وتحقيق الاستثمار الأمثل للامكانيات المتاحة وهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع أفراد المجتمع دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة البلد . وتصبّ عملية تحقيق التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي (النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية والتنمية الاجتماعية).

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

ووضع قادة العالم في قمة تاريخية في عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة التي تم الاتفاق على تطبيقها عالمياً في سقف زمني تم تحديده ب ١٥ عاماً حتى عام ٢٠٣٠ وحددوا تلك الأهداف بـ (القضاء على الفقر والجوع والعمل على توفير صحة جيدة والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين وتوفير المياه النظيفة والنظافة الصحية وتوفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة وتوفير العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتطوير الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية وتحقيق مبدأ المساواة وتوفير مدن ومجتمعات محلية مستدامة وتحديد مسؤولية الاستهلاك والانتاج والاهتمام بالعمل المناخي والاهتمام بالموارد المائية والأراضي الزراعية وتحقيق مبدأ السلامة والعدل وبناء المؤسسات القوية وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف) وعلى الرغم من أن مقررات هذه القمة والأهداف التي تم الاتفاق عليها لا تعتبر ملزمة قانوناً للحكومات ،ولكن من المفروض على الحكومات التي تحترم شعوبها وتدّعي الوطنية أن تعمل بكل إمكانياتها وبكامل طاقتها لتحقيق هذا البرنامج العالمي ومحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من هذه الأهداف، ومن واجبها القيام بجمع المعلومات والبيانات الكاملة لغرض رسم الخطط العلمية الاستراتيجية والقيام بالاستعانة بالخبرات والكفاءات العلمية لإدارة حلقات هذا البرنامج العلمي العالمي الذي يصبّ في مصلحة المواطن البسيط المثقل بكل أنواع القهر والمعاناة والجوع ونقص الخدمات الأساسية وانعدام فرص العمل وانخفاض القدرة الشرائية والذي تحمل كل ذلك بسبب سوء الأداء السياسي للحكومات وانتشار الفساد وايثار المصالح الشخصية للطبقات السياسية على مصلحة المواطن.

ختاماً أقول بأن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة والذي تبنته معظم دول العالم وأصبح ضرورة لكل شعوب العالم هو المحكّ والاختبار لحكوماتنا وهو المعيار الحقيقي لوطنيتها ومهنيتها فكل حكومة لا تتبنى ولا تعمل من أجل هذا البرنامج العالمي الذي يعنى برفاهية المجتمع فهي حكومة فاشلة وغير وطنية فلقد شبعنا من الشعارات الكاذبة والبرامج الحكومية الفاشلة وأزكمت أنوفنا رائحة الفساد الذي انتشر في كل مكان ونطالب كل حكومة تدعي الوطنية واحترام شعبها أن تتبنى هذا البرنامج العلمي لغرض النهوض بالاقتصاد الوطني ولرفع رفاهية المواطن وتقليل معاناته الكبيرة.

المبادئ العالمية للحوكمة والجودة مدخل لأيزو جديد للحوكمة

إعداد : د / كارم فاروق الشويخ
مساعد مدير عام مدير إدارة الحوكمة والجودة
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

إن المتتبع لحركة التطور من المنظور العلمي لمهنة الإدارة يستطيع أن يرصد الكثير من المداخل الجديدة لتعظيم أداء المؤسسات وضبط أدائها وضمان وحماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة بها ومن هذه المداخل مدخلي الجودة والحوكمة، وان أهمية تطبيق الجودة والحوكمة في المؤسسات يرجع إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم تنافسها في الأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، وأيضاً يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة.

ويوجد تطابق بين نظامي الجودة والحوكمة في أن كل منهما من أنظمة الإدارة التي تؤدى إلى ضبط ورقابة وتحسين الأداء بالمؤسسة، وأن كلا منهما يقوم على مبادئ رئيسية دولية تساعد على تحسين أداء نظام إدارة جودة المؤسسة، ويوجد تشابه بينهما في بعض المبادئ مثل مسئولية الإدارة ودور أصحاب المصالح، ويوجد اختلاف بينهما في المبادئ والمفاهيم عند التطبيق، ويوجد اختلاف أساسي بين النظامين هو التركيز على تحقيق متطلبات ورغبات العميل في نظام الجودة و التركيز على حقوق المساهمين والملاك في نظام الحوكمة، وان الدمج والتطبيق لنظامي الجودة والحوكمة بالمؤسسة سوف يؤدى إلى مزيد من التحسين والتطوير لأداء المؤسسة.

وتعتبر مبادئ حوكمة الشركات التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٩٩ وإعادة إصدارها في ٢٠٠٤، والتعديلات الأخيرة لها الصادرة في عام ٢٠١٥، مرجعية عامة لحوكمة الشركات في العالم، وهي خطوط إرشاديه تساعد على تحسين أداء المؤسسة وتتكون المبادئ الرئيسية للحوكمة من (الأطار العام، الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين، دور المستثمر المؤسسي والأطراف المختلفة بأسواق المال، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسئولية مجلس الإدارة) .

وتعتبر مبادئ إدارة الجودة المرتكز عليها المواصفة القياسية الدولية أيزو ٩٠٠١ إصدار عام ٢٠١٥، خطوط إرشاديه تساعد على تحسين أداء نظام إدارة جودة المؤسسة، وتتكون المبادئ الرئيسية للجودة من (التركيز على العميل، القيادة، مشاركة العاملين، منهجية العمليات، التحسين، صنع القرار المبني علي الادلة والحقائق، ادارة العلاقات) وتعتبر الإيزو ٢٦٠٠٠ أول مواصفة عالمية في المسؤولية المجتمعية، تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية المجتمعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تمكن المنظمات من إدخال مفهوم المسؤولية المجتمعية ضمن إطار الاستراتيجيات والآليات والممارسات والعمليات بها، وهي مواصفة اختيارية تستخدم كدليل إرشادي اختياري حول المسؤولية المجتمعية ولا يقصد منها الإلزام والاعتماد، فليس لها شهادة معتمدة كبعض المواصفات القياسية، والمواصفة معدة للاستخدام من قبل جميع أنواع المنشآت، في القطاع العام والقطاع الخاص، وفي البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وترتكز على ثلاثة جوانب هي: (دعم النمو الاقتصادي - تحقيق التقدم المجتمعي - الإسهام في حماية البيئة) .

ويتناول البند السادس في المواصفة التوجيه بشأن الموضوعات المحورية والقضايا الجوهرية المتعلقة بالمسئولية المجتمعية، ومن بينها «الحوكمة المؤسسية» التي تعتبر من المواضيع والقضايا المهمة بالمسئولية المجتمعية التي تضمنتها مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ .

وانطلاقا من مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ يمكن وضع تصور لأطار عام لأيزو جديد للحوكمة يحدد مواصفة عالمية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للحوكمة والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تمكن المنشآت من إدخال مفهوم وممارسات الحوكمة ضمن إطار الاستراتيجيات والآليات والممارسات والعمليات بها، وتكون مواصفة اختيارية تستخدم كدليل إرشادي اختياري حول تطبيق الحوكمة، وتعد للإستخدام من قبل جميع أنواع المنشآت، في القطاع العام والقطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وفي البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وترتكز على القواعد الأساسية للحوكمة (المحاسبة – الشفافية - العدالة - المسئولية) وتكون محاورها الرئيسية هي (الاطار العام للحوكمة - الجمعية العامة للمساهمين – مجلس الإدارة – لجان مجلس الإدارة – البيئة الرقابية الإفصاح والشفافية – دور أصحاب المصالح - دور المستثمر المؤسسي) ، وتتضمن المواصفة العناصر الآتية:

المقدمة : تعرض معلومات عن محتوى المواصفة القياسية الإرشادية والأسباب التي تدعو لإعدادها

البند الأول: المجال: يقوم هذا الجزء بتعريف موضوع المواصفة القياسية الإرشادية ومدى تغطيتها وحدود قابليتها للتطبيق .

البند الثاني: المراجع القياسية : يحتوى هذا الجزء على قائمة بالوثائق ومواثيق ولوائح وسياسات الحوكمة التي ينبغي قراءتها بما يرتبط بالمواصفة القياسية الإرشادية .

البند الثالث: المصطلحات والتعاريف : يحدد هذا الجزء المصطلحات المستخدمة في المواصفة القياسية الارشادية والتي تتطلب تعريفا.

البند الرابع : الاطار العام لتطبيق الحوكمة الذي تعمل فيه كل المنشآت ويناقش هذا الجزء السياق التاريخي والمعاصر للحوكمة ويتناول أيضا المواضيع التي تبرز من خلال طبيعة مفهوم الحوكمة كما يتناول المواضيع ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية .

البند الخامس : مبادئ الحوكمة ذات الصلة بالمنشآت ويحدد هذا الجزء مجموعة من مبادئ الحوكمة المستمدة من مصادر متنوعة، ويقدم التوجيه فيما يختص بهذه المبادئ، ويتم تناول المواضيع ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية في هذا الجزء .

البند السادس : التوجيه بشأن الموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بالحوكمة ويقدم هذا الجزء التوجيه بشكل منفصل بشأن مجموعة من المواضيع والقضايا الجوهرية وربطها بالمنشآت ويتم تناول القضايا ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية في هذا الجزء .

البند السابع : توجيه المنشآت بشأن تطبيق الحوكمة ويقدم هذا الجزء توجيها عمليا بشأن تطبيق وإدماج الحوكمة في المنشأة، بما يشمل على سبيل المثال السياسات والممارسات والمناهج وتحديد الموضوعات وتقييم الأداء وإعداد التقارير والتواصل، ويتم تناول الموضوعات ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية في هذا الجزء .

ملاحق إرشادية : تحتوي المواصفة القياسية الإرشادية على ملاحق عند الحاجة إليها، وهي عبارة عن المواثيق واللوائح والسياسات الارشادية لتطبيق الحوكمة واختصارات المصطلحات المستعملة في المواصفة وبيان بالمراجع المتصلة بالموضوع.

ويعتبر هذا الموضوع فكرة لتصور مبدئي جديد للحوكمة، وهو مجهود متواضع قابل للنقد أو الاتفاق وأيضا التحليل والدراسة وصولا إلى التطبيق السليم لممارسات الحوكمة .

ترشيد الإنفاق العام فى ظل الشراء المستدام

أ. حنان حسن محمد
إستشاري مشتريات حكومية
عضو اللجنة الفنية الوطنية للشراء المستدام

يواجه العالم من حولنا تحديات ومتغيرات سريعة ومتزايدة نتيجة للنمو السريع للسكان مما ينتج عنه ضغوط متزايدة مفروضة على البيئة من خلال انتشار الصناعة واستخدام أشكال جديدة وكثير ه الكثافة من الزراعة وكذلك استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والديمقراطية وظهور الصراعات العرقية والدينية والعنف وعدم المساواه بين الجنسين، مما يؤثر علي القيم والممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . كل هذه العوامل وضعت العالم على مسار غير مستدام ولذا كان من الضرورى التفكير فى حل لهذه المشكلات وندرك الحاجة الاساسيه لتطوير منظور جديد متجذر في قيم الاستدامة لخلق مستقبل مستدام.

الشراء المستدام

هى العملية التي تشتري بموجبها السلع والخدمات بمراعاه دوره حياه المنتج الكاملة لتلك السلع والخدمات (بمعني آخر هي السلع والخدمات التى تضع المعيار البيئي ضمن الاعتبار)

لم يقتصر الشراء المستدام على المعايير البيئية فقط إنما يمتد ليشمل ثلاث معايير وهى :-

- المعيار الاقتصادي
- المعيار المجتمعى
- بجانب المعيار البيئي

مما يحقق

- أفضل قيمه للنقود وتتمثل فى اعتبارات السعر والجوده والتوافر وادا ء الوظيفة المطلوبة
- الاعتبارات البيئية مثل كفاءة الموارد أثناء الإنتاج والاستهلاك ومستويات الانبعاثات والتأثير على تغيير المناخ الناتج من السلع والخدمات المشتراه
- اعتبارات اجتماعيه بما فى ذلك القضاء على الفقر وتحقيق العدالة والإنصاف نتيجة لتوزيع الموارد طبقا لظروف العمل والتجارة الحره

لذلك يعد الشراء المستدام سلاحا استراتيجيا لخلق أسواق جديدة وتشجيع الابتكار وتلبية متطلبات التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

ويعتبر الشراء المستدام خطوه هامه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وذلك بتوجيه القدرة الشرائية للسلطات العامه نحو السلع والخدمات المستدامة بهدف تقليص الأثر البيئي وقياده الأسواق نحو أنماط جديده من الاستهلاك والإنتاج .

عوامل تحقيق الشراء المستدام

- تعد عمليه التخطيط للشراء من أهم المراحل لذا لابد من نشر الوعي بين القائمين على المشتريات بأهميه الشراء المستدام والتخطيط الإستراتيجي للشراء.
- خلق قنوات اتصال بين الجهات المعنيه للعمل على توافر البيانات والمعلومات .
- لم يعد معيار السعر الأدني هو المعيار الوحيد والأساسي للترسيه وعليه لابد من تطوير أدوات التقييم الفني للسلع والخدمات والحث علي شراء المنتجات التى لها دوره حياه أطول ويمكن إصلاحها بسهولة أو تحديثها مستقبلاً وذلك من خلال تحديث المبادئ التوجيهيه الخاصه بالسلع والخدمات من كتالوجات ونشرات المعلومات .
- المرونه في وضع القوانين مما يسمح بالإبتكار وخلق طرق وسلع بديله للحصول على نفس النتائج والسرعه في اتخاذ القرار .
- وضع بند ضمن بنود الشروط والمواصفات خاص بالمقترحات يكون محل تقدير فني ومالي.
- التوسع في الشراء الالكتروني لما له أكثر من مردود « اقتصادي – بيئى»
- تغيير أنماط الاستهلاك والتوجه نحو الاستهلاك المستدام حيث لايعني ترشيد الاستهلاك بالاستهلاك الأقل ولكن الاستهلاك الذى يسمح للمستهلك بالتمتع بنوعيه عاليه من الحياة مع تجنب النفايات.
- زيادة سقوف المشتريات المحلية مما يؤدى إلي رفع مستوي التنمية المحلية علي مستوي المحافظات .
- تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة حث هذه المشروعات الصغيرة لتبني مبدأ الاندماج عند التعامل والمشاركة في تنفيذ المشروعات الكبرى .
- وضع شروط صارمة لبيع النفايات الخطرة وقصر بيعها على موردين بذواتهم والمرخص لها بالتعامل في هذا المجال وضمان حصولهم على كافه التصاريح والتراخيص فى هذا الشأن .
- خلق قنوات اتصال بين الإطراف المعنيه بالشراء مع تحديد كيفيه التواصل للحصول على النتائج تقييم النتائج وتعديلها إذا لزم الأمر.

النتائج المتوقعة من الشراء المستدام

- توجيه السوق نحو الحلول المبتكره مثل إعاده التدوير .
- استخدام امثل للموارد المتاحه وكذلك استخدام الموارد المتجدده.
- الاستفادة من خبرات توفير الطاقه .
- خفض التكاليف طويله المدى.
- تحفيز التوسع الاقتصادى والتنويع الا قتصادى .
- دعم الاقتصاد القائم على المعرفه وتشجيع الابتكار.
- إنشاء أسواق جديدة للمنتجات والخدمات والبنية التحتية المستدامة .
- استحداث نماذج جديدة للصناعات والأعمال تعتمد على الطرق الحديثة فى الاداره والتصنيع قادره على تلبيه احتياجات السوق .
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- زياده الشفافية والمساءلة.
- المساهمة فى حماية البيئة .
- تنميه الأقاليم.

وبناءا على ما تقدم

فإن مصر مدعوه فى ظل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الملحة التى تواجهها إلى استحداث أدوات جديدة وتحفيز السوق ومواجهه التحديات ومواكبه التوجهات الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

بالاستناد إلى التوجهات العالمية ومراعاة القوانين المعمول بها دوليا ومحليا التي تراعي المتطلبات البيئية والانبعاثات الحرارية والتعامل مع النفايات والمواد الضارة والمشعة وتبني سلوكيات منضبطة فى الاستهلاك والإنتاج لتحقيق القيمة الفضلى من إنفاق الأموال بما يسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة و تماشيا مع استراتيجيه التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ .

ويمكننا تحقيق ذلك من خلال الإطار القانونى لسياسة المشتريات الحكومية المستدامة والتى تلعب دورا أساسيا كأحد عوامل الدفع نحو تحقيق أهداف السياسة العامة في المجالات «الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية» وكعامل محفز لنمو مستدام حيث يمثل حجم المشتريات الحكومية الجانب الأكبر من الإنفاق الكلي العام وعنصراً رئيسياً من الناتج المحلى الإجمالى.

المسئولية

تجربة المعهد القومى للجودة فى تطبيق المواصفة القياسية الدولية ISO 26000

المعهد القومى للجودة هو بيت الخبرة الوطنى والمنوط به نشر ثقافة الجودة فى المجتمع المصرى بكافة قطاعاته الصناعية والخدمية، ومن منطلق الدور الريادى للمعهد فقد شارك فى المشروع التجريبى الذى نفذته منظمة الأيزو بدول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ومن بينها مصر (٢٠١١-٢٠١٤) طبقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO 26000، وحيث أن المعهد من المؤسسات المسئولة مجتمعياً ومن أهدافه تعزيز الأخلاق والشفافية وعدم التمييز فى جميع أنشطته التى تسهم فى رفاهية المجتمع. لذا فقد شارك فى هذا المشروع بالتعاون مع كل من الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ومنظمة ISO ومنظمة SIDA لتطوير المنظومة المجتمعية المنفذة بالمعهد.

وبدأ المشروع بتدريب فريق من المعهد للقيام بمهام تطبيق الإرشادات الواردة بالمواصفة، بالإضافة إلى تنظيم ندوات توعية لجميع العاملين، وقد قام الفريق بتحليل الفجوة ووضع خطة عمل وبدء خطوات التنفيذ والتطوير بمشاركة الخبراء الوطنيين والخبراء بالمعهد والفريق المكون من مجموعة من أكفأ العاملين بالمعهد.

ومن أهم الإنجازات التى تمت خلال هذا المشروع الحفاظ على البنية والإستخدام الأمثل للموارد بحيث تحافظ على متطلبات الأجيال القادمة دون المساس بها ممثلة فى تقليل الفاقد من (الورق – الكهرباء – الغاز .... إلخ)، والعمل على مزيد من الاهتمام بالمكان والبيئة المحيطة من خلال تنسيق وتشجير مدخل المبنى بالتعاون مع إتحاد الملاك.

كذلك قام المعهد بعمل كتيب لقواعد السلوك الأخلاقى وكذلك إتباع المساواة بين جميع العاملين بالمعهد فى الحقوق والواجبات والتركيز على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المتقدمين للوظائف الشاغرة دون النظر إلى الجنس أو الدين.

وكانت التجربة ناجحة جداً وفعالة وتم من خلالها تحسين رضا الأطراف المعنية، ورفع مستوى الأداء الإقتصادى والأداء البيئى، والأداء المجتمعى للمعهد، وقد شعر جميع المتعاملين والعاملين بالمعهد وتم منح المعهد خطاب الاعتراف من منظمة الأيزو بتطبيق المتطلبات الإرشادية للمواصفة ISO 26000.

وقد قام المعهد القومى للجودة بوضع خطة تضمن إستدامة تنفيذ مبادىء المسئولية المجتمعية فى جميع تعاملاته.

ومن الجدير بالذكر أن الهدف من إنشاء المعهد القومى للجودة هو نشر ثقافة الجودة في المجتمع، وليكون منصة لالتقاء الخبرات وإدارة حوار معرفى يسهم في تطوير منظومة الجودة للوصول بالمنتجات والخدمات في مصر إلى أعلى معايير الجودة بهدف كسب رضاء العملاء وجمهور المستهلكين.

ومن منطلق المسئولية المجتمعية للمعهد تم تكليف المعهد القومى للجودة بتولى إطلاق الجائزة القومية للجودة في جميع القطاعات والتى هي بمثابة شهادة ثقه لجمهور المستهلك ودعم التصدير.

كما يجرى الإعداد لتوقيع بروتوكولات مع عدد من الجهات للاستفادة بالخبرات والتبادل المعرفى التي تعود بالفائدة على منظومة الجودة المصرية ويأتي أهمية ذلك لأن الجودة تتأثر بما هو متاح من معلومات ومقاييس ومؤشرات وعلوم وتقنية وأدوات وآليات، لذلك فهى ناتج من الالتزام بكل هذه المقاييس من وسائل للدقة والاتقان وما هو مستحدث من تقنيات متجددة في التأهيل والتدريب على استخدام هذه التكنولوجيات وما هو متوافر من نظم إدارة، وكذلك وسائل القياس لرصد المؤشرات وتطويرها وتدقيقها على الدوام مع المتغيرات الجديدة وتنفيذ خطط لنشر ثقافة الجودة يتوازي معها خطط الوعي التعليمي بالجودة ومؤشراتها وخطط الرعاية الصحية وخطط الخدمات لتتحقق معايير الجودة بشكل كامل وذلك في إطار المسئولية المجتمعية للمعهد القومى للجودة .

بمشاركة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة إصدار مواصفة قياسية دولية جديدة لقواعد الشراء المستدام

فى إطار الدور الفاعل الذى تقوم به وزارة التجارة والصناعة فى ضوء توجيهات المهندس / طارق قابيل وزير التجارة والصناعة للمساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم الدعم الفنى لتطبيق عدد من المواصفات القياسية الدولية المعنية بقضايا الإستدامة مثل : المسئولية المجتمعية والشراء المستدام ومكافحة الفساد والرشوة والحوكمة المؤسسية وكفاءة الطاقة والصحة والسلامة المهنية وغيرها من الموضوعات التى تعد بمثابة أدوات لتحقيق التنمية المستدامة، من هذا المنطلق فقد شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بالتعاون مع الهيئات الدولية المناظرة فى إعداد المواصفة القياسية الدولية الخاصة بقواعد الشراء المستدام.

وقد صرح المهندس / أشرف إسماعيل عفيفى رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن المنظمة الدولية للتقييس «أيزو» قد أصدرت مؤخراً المواصفة القياسية الدولية رقم ٢٠٤٠٠ الخاصة بقواعد الشراء المستدام والتى تستهدف مساعدة كافة أنواع المنشآت بصرف النظر عن حجمها (كبيرة / متوسطة / صغيرة الحجم) أو نشاطها (إنتاجية / خدمية) أو موقعها لدمج التنمية المستدامة فى سياساتها الشرائية لتحقيق أقل أثر بيئى سلبى للمنتجات / الخدمات التى تقدمها هذه المنشآت وأكبر أثر إجتماعى وإقتصادى إيجابى على المجتمعات المحيطة بها.

وأشار عفيفى إلى أن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة قد شاركت فى عملية إعداد المواصفة القياسية الدولية الخاصة بالشراء المستدام فى مختلف مراحلها من خلال تشكيل لجنة فنية وطنية تضم فى عضويتها مختلف الأطراف المعنية بهذا الموضوع من جهات حكومية ومنشآت صناعية وخدمية

ومنظمات مجتمع مدنى لدراسة مسودات المواصفة الدولية لقواعد الشراء المستدام وإبداء الملاحظات عليها خلال فترة التصويت لضمان صدورها بما لا يتعارض مع مصالح مصر الإقتصادية والتجارية وعدم إستخدام هذا النوع من المواصفات الدولية فى وضع عوائق فنية جديدة أمام التجارة. وأضاف عفيفى أن الهيئة بصدد إصدار مواصفة قياسية مصرية لقواعد الشراء المستدام والتى ستكون متوافقة مع المواصفة الدولية بما يتلائم مع القوانين والتشريعات الوطنية فى هذا المجال لإدراج معايير الإستدامة بأبعادها البيئية والمجتمعية والإقتصادية فى المشتريات والإلتزام بها عند إجراء المناقصات والمزايدات الحكومية وغير الحكومية بهدف رفع مستوى جودة المنتجات / الخدمات المقدمة وتقليل أثرها الضار على البيئة مما سيسهم فى دفع عجلة التنمية الصناعية والحفاظ على البيئة الأمر الذى سيساعد بدوره فى تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ وإستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية (٢٠١٦-٢٠٢٠). هذا وقد أكد رئيس الهيئة على الفوائد والمزايا التى تعود على المنشآت عند إنتهاج ودمج التنمية المستدامة فى سياساتها وعملياتها وإستراتيجياتها والتى تتمثل فى تحسين صورة المنشأة وسمعتها وزيادة القدرة التنافسية للخدمات والمنتجات التى تقدمها فى الأسواق المحلية والعالمية وجذب المستثمرين والملاك والمانحين والرعاة والمجتمع المالى وكسب ثقة الشركات والحكومات والإعلام والموردين والمستهلكين والمجتمع المحيط.

الهيئة تشارك فى إجتماعات اللجنة الفنية الدولية للحوكمة المؤسسية بكندا

أسماء عبد المحسن :

شاركت مصر ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة فى الإجتماع الثانى للجنة الفنية الدولية ISO/TC 309 الخاصة بالحوكمة المؤسسية الذى عقد خلال الفترة من ٢٢-٢٦ مايو ٢٠١٧ بكندا.

وتعتبر اللجنة الدولية TC 309 هى المسئولة عن إعداد مسودات المواصفة الدولية المزمع صدورها كدليل إرشادى حول الحوكمة المؤسسية نظراً لأهمية هذا الموضوع فى تشجيع المنشآت على الإستخدام الأمثل لمواردها وتحقيق النمو المستدام وتعزيز الإنتاجية مما يكون له عظيم الأثر فى إستقرار أسواق المال وإستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك نظراً للعلاقة الوثيقة بين الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والرشوة بإعتبار أن الحوكمة هى أحد الأدوات للوقاية من الفساد.

وقد تم خلال إجتماعات اللجنة الدولية إستعراض ملاحظات الدول الأعضاء على المسودة الأولية للمواصفة الدولية المقترحة للحوكمة المؤسسية ومن بينها ملاحظات مصر.

ونظراً لإرتباط قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد والرشوة وغيرها من قضايا الإستدامة بإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وبالمحور الخامس من إستراتيجية الوزارة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية (٢٠١٦-٢٠٢٠) الخاص بالحوكمة والتطوير المؤسسى فقد حرصت الهيئة على المشاركة فى أعمال هذه اللجنة الدولية للحوكمة المؤسسية لضمان صدور المواصفات الدولية ذات الصلة بما لا يتعارض مع مصالح مصر الإقتصادية والتجارية وعدم إستخدام هذا النوع من المواصفات الدولية فى وضع عوائق فنية على التجارة.

بنك «الإمارات دبي» يطلق برنامجًا للمسئولية الاجتماعية في مصر

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني مصر عن إطلاق برنامج للمسئولية الاجتماعية في مصر، في إطار حرصه على الالتزام بتنمية المجتمعات التي يعمل بها وتحسين مستوى معيشتها.

البرنامج الجديد يتكامل مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والأهداف التنموية للأمم المتحدة، وقد حاز هذا المفهوم على العديد من الجوائز عندما طبقته مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ تقديرًا لمساهمته الفاعلة في النهوض بالمجتمعات.

ويعتمد برنامج المسئولية الاجتماعية الذي يتبناه بنك الإمارات دبي الوطني مصر، على ٣ محاور رئيسية، المحور الأول تعزيز فرص العمل للشباب من خلال التدريب والتوجيه والدمج في الشبكات الوظيفية وبناء القدرات والمحور الثاني إيجاد فرص عمل للمرأة عن طريق تنمية مهاراتها ودمجها في منظومة ريادة الاعمال، والمحور الثالث إطلاق «برنامج التبادل» الذي يوفر فرص عمل تطوعية منتظمة لـ٢١٠٠ موظف في البنك، وهو البرنامج الذي فاز بجائزة الاستدامة لأفضل عمل تطوعي في الخليج عام ٢٠١٦.

ولتشجيع العاملين على المساهمة بفاعلية في أنشطة المسئولية الاجتماعية، قرر بنك الإمارات دبي الوطني مصر منح كل موظف يوم إجازة سنويًا للتطوع للمشاركة في فعاليات ومبادرات المسئولية المجتمعية بالمشاركة مع المنظمات المصرية الخيرية ومن المقرر أن يتم التوسع في أنشطة المسؤولية الاجتماعية لبنك الإمارات دبي الوطني مصر خلال ٢٠١٨ لتشمل محورين رئيسيين هما معًا_ بلا_حدود Together Limitless المنصة الرائدة للأشخاص ذوي الإعاقات، ومونى_وايز moneywise لتشجيع وتعزيز محو الأمية المالية.

المشاركون فى الاسبوع العربى للتنمية المستدامة .... لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون الأمن والسلام

أكد المشاركون في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي عقد بالقاهرة خلال شهر مايو الماضي على ضرورة تضافر الجهود لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون الأمن والسلام وأهمية زيادة الاستثمار في المنطقة من خلال تعزيز الشراكات وتشكيل آليات عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل. وأعرب المشاركون عن تطلع الأمم المتحدة للعمل مع الجهات المعنية لتنفيذ خطة التنمية الشاملة ٢٠٣٠ وأهمية دعم مشروعات الإعمار والزراعة وزيادة الاستثمار ومواجهة التغير المناخي ودعم خطط التوسع في استخدام التكنولوجيا. لأن العنف والتطرف من التحديات الخطيرة التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة وأهمية مواجهة التأثيرات السلبية لانتشار المجاعات وانعدام الأمن المائي والغذائي، مع وضع خطة شاملة لتحقيق التنمية وتوفير فرص عمل وحسن استغلال المياه باعتبارها جوهر التنمية المستدامة وضرورة لتحقيق وأهداف التنمية والأمن الغذائي والصحة. وعلى الرغم من أهمية تحقيق الأمن والاستقرار الذي يمثل شرطا ضروريا للتنمية إلا أن القضاء على الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية هي السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار. ودعا المشاركون إلى تقديم العون للدول العربية الأقل نموا مؤكدة أهمية البعد الإقليمي للجهود الوطنية في مجال التنمية على نحو يعكس الترابط والتكامل فيما بينها لأنه لا توجد دولة في العالم قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمفردها لذلك يتعين بناء شراكات داخل البلد الواحد بين الحكومات والمجالس النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والجامعات والمؤسسات الإعلامية لتنفيذ هذه الخطة مع أهمية التعاون والتضامن بين دول المنطقة لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وتوسيع قاعدة الاستثمار والتجارة بين دول المنطقة.

مصر تشارك فى مبادرة المرأة العربية "برنامج ملكة المسئولية المجتمعية"

تشارك مصر في مبادرة المرأة العربية تحت شعار " معا نبني حياه" والتي يتم تنظيمه على مستوى الوطن العربي و تهدف هذه المبادرة إلى تقديم خدمات الحماية للسيدات والأطفال ضحايا العنف والاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية وتقديم الدعم الاقتصادي والتعليمي والثقافي للأطفال والمرأة المعيلة في القرى الأولى بالرعايا والتي لا تصل إليها أي نوع من الخدمات.

والعمل على رعاية الأطفال المعرضين للخطر نتيجة سجن الوالدين أو أحدهم ويقدم برنامج الدعم الاقتصادي والطبي .

كما تهدف المبادرة إلى تغيير سلوكيات الأطفال المعرضين للخطر والمعنفين من خلال إشراكهم في مجموعه من الأنشطة الثقافية والفنية لإخراج العنف الداخلي والطاقات السلبية وتحويلها إلي طاقه إيجابية من خلال الفن.

وتقديم المساندة القانونية ورفع مستوى الخدمات الحياتية للأطفال في أماكن الاحتجاز بما فيهم ضحايا الهجرة غير الشرعية. كل هذه الخدمات تقدمها مبادرة معاً نبنبي حياة مع الجهات المعنية والمبادرة تتبع مؤسسه (مساق إنساني). أن المبادرة هدفها تحقيق العدالة والكرامة والحرية لكل فئة أدى ضعفها إلى أن تكون خارج نطاق الرعاية والتقدير وكذلك الضغط علي صانع القرار للعمل علي رفع مستوي الخدمات الحكومية لهذه الفئة، ويمثل مصر في هذه المبادرة الدكتورة / راوية السعدنى من الإسكندرية .

اليوم العالمي للبيئة يرفع شعار أنا مع الطبيعة

تحتفل الأمم المتحدة والعالم في الخامس من يونيو من كل عام، باليوم العالمي للبيئة، الذي يعقد هذا العام تحت شعار «أنا مع الطبيعة»، ودعت العالم لقضاء جزء من وقتهم في الهواء الطلق، فالأرض تحتفي بجبالها ، أشجارها ، بحارها وسمائها ، فاليوم العالمي للبيئة عاد ، وها هي الأمم المتحدة تطلق دعوة عامة للجميع بأن يقضوا جزءا من أوقاتهم في الهواء الطلق مستمتعين بالبيئة المحيطة بهم، فعلى الجميع أن يستمتعوا بالطبيعة اليوم لأنها غدا قد تتغير ومعالم الأرض التي نعرفها قد تتشوه حيوانات ونباتات قد تختفي والآثار الأكثر تدميرا بحسب العلماء هي تلك المتمثلة في انتشار أوبئة عالمية على نطاق واسع.

فنتيجة لتغير مناخ كوكب الأرض، نشهد في الوقت الراهن، تغيرات في الأماكن التي يعيش فيها البشر، والطريقة التي يعيشون بها فيها. وهذه التغيرات تزيد من خطر ظهور وانتشار الأمراض الفتاكة بسرعة أكبر. وفي حين أن التفاعلات بين التغير المناخي، وانتشار الأمراض يصعب التنبؤ بها، إلا أن الروابط العلمية بينها باتت شيئاً لا يمكن إنكاره.

الأمم المتحدة بدوها في يوم البيئة العالمي تدعم عشرات الفعاليات التي تشهدها مدن عالمية اليوم بدءاً من الصين ووصولاً إلى تشيلي، ومن السويد وحتى جنوب إفريقيا، ومن هذه الفعاليات تنظيف الشواطئ أو زراعة الأشجار، فضلاً عن أكتشاف الطبيعة وسط حدائق المدن والمحميات الطبيعية والبرية، وانتهاء بإنارة ٢٠ معلماً من بين الأكثر شهرة دولياً باللون الأخضر بهذه المناسبة وأهمها برج خليفة في الإمارات وأهرام الجيزة في مصر ومبنى «إمبايير ستيت» بالولايات المتحدة وغيرها.

اليوم العالمي للامتناع عن التدخين ٢٠١٧

تحتفل منظمة الصحة العالمية في ٣١ مايو من كل عام باليوم العالمي للامتناع عن التدخين، حيث يتم تسليط الضوء على المخاطر الصحية المرتبطة بالتدخين والدعوة إلى وضع السياسات الفعالة للحد من استهلاك التبغ.

وجاء شعار الإحتفال هذا العام «التبغ - خطر يهدد التنمية» والذى يلقى الضوء على المخاطر التي تطرحها دوائر صناعة التبغ على التنمية المستدامة في جميع البلدان، بما في ذلك صحة المواطنين.

وتسليط الضوء على الصلة بين تعاطي منتجات التبغ، ومكافحة التبغ، والتنمية المستدامة.

وتشجيع الدول على إدراج مكافحة التدخين في أهدافها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ودعم الدول الأعضاء والمجتمع المدني في محاربة تدخل دوائر صناعة التبغ في العمليات السياسية، ما يؤدي بدوره إلى تعزيز العمل الوطني على مكافحة التدخين.

تشجيع مشاركة الجماهير والشركاء على نطاق أوسع في الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية المبذولة في وضع استراتيجيات وخطط التنمية وتنفيذها وتحقيق الأهداف التي تُعطي الأولوية للعمل على مكافحة التبغ.

توضيح كيف يمكن للأفراد المساهمة في تحقيق خلو العالم من التبغ على نحو مستدام، سواء عن طريق الالتزام بعدم تعاطي منتجات التبغ نهائياً أو بالإقلاع عن هذه العادة.

تدعو منظمة الصحة العالمية جميع الدول إلى إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى مكافحة التدخين ودعم هذه الجهود كجزء من استجابتها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتستفيد جميع الدول من النجاح في مكافحة التدخين، وتتمثل هذه الاستفادة في المقام الأول في حماية مواطنيها من أضرار التدخين والحد من الخسائر الاقتصادية التي يسببها.

وقد نصت خطة التنمية المستدامة على مكافحة التدخين، التي تُعتبر الوسيلة الأشد فعالية للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي يتمثل في الحد من معدل الوفيات التي تحدث على الصعيد العالمي نتيجة للأمراض التي يسببها التدخين.

«الفاو» تطلق مبادرة التنمية المستدامة للثروة الحيوانية بإفريقيا

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو" مبادرة التنمية المستدامة للثروة الحيوانية بأفريقيا "ASL2050".

وتهدف المبادرة إلى إشراك الجهات ذات الصلة في مصر لتجديد ودعم الجهود الحالية لتنمية الثروة الحيوانية، من أجل ضمان الحفاظ على مسار التنمية المستدامة واتساقه مع استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر، ويركز البرنامج على منتجات مختارة من الثروة الحيوانية، ووضع توصيف دقيق للنظم الحالية للثروة الحيوانية والنظم المتوقعة في عام ٢٠٥٠، إلى جانب تحديد التحديات التي ستواجهها، كما ستقوم المبادرة أيضا بوضع خيارات للسياسات والإجراءات التي من شأنها ضمان تنمية مستدامة للثروة الحيوانية خلال العقود الأربعة المقبلة.

وتتيح مبادرة التنمية المستدامة للثروة الحيوانية في أفريقيا ٢٠٥٠ فرصة لمزيد من تركيز الاهتمام على قطاع الثروة الحيوانية في مصر، من خلال تسهيل الحوار والتشاور بين أصحاب المصلحة من الجهات ذات الصلة لتحديد التحديات الرئيسية المرتبطة بالنمو السكاني السريع لتلبية احتياجات الأمن الغذائي، حيث أن الطلب على الأغذية ذات المصادر الحيوانية سوف ينمو بشكل سريع خلال العقود المقبلة في مصر وفي بلدان أفريقية أخرى، بسبب زيادة القوة الشرائية للمستهلكين.

يذكر أن مبادرة التنمية المستدامة للثروة الحيوانية في أفريقيا ٢٠٥٠ يتم تنفيذها في ستة بلدان أفريقية، هي مصر وبوركينا فاسو، وإثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا، وأوغندا تحت مظلة منظمة الأغذية والزراعة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وبما أن ما يقرب من ٧٥٪ من الأمراض المعدية الجديدة ناشئة عن الحيوانات، فإن مبادرة التنمية المستدامة للثروة الحيوانية في أفريقيا ٢٠٥٠ تهدف إلى فهم أثر قطاع الثروة الحيوانية على المدى الطويل على الصحة العامة والبيئة وسبل العيش وتعزيز التحسينات في السياسات الوطنية للجهات ذات الصلة بالثروة الحيوانية بما في ذلك الحكومات الوطنية، لتكون على استعداد للتعامل مع التحديات المرتبطة بقطاع الثروة الحيوانية.

وحدة كفاءة وترشيد الطاقة

نعمل سويا لتوفير الطاقة والحفاظ على البيئة

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

Hotline: 16514

www.eos.org.eg